التجني على المؤتمر القومي العربي: مقالة ابازيد مثلا

معن بشور*

■ فيما كنت اعد العدة للرد على مقالة الدكتور سلطان ابازيد في جريدة «القدس العربي» الصادرة في لندن بتاريخ 2006/6/13 بعنوان «تضامن المؤتمر القومي العربي مع الاستبداد.. سورية مثلا» قرأت في الصحف بيانا من اعضاء «اللجنة التحضيرية لاعلان دمشق ـ بيروت» يشكرون فيه المؤتمر القومي العربي والرئيس سليم الحص (احد الرموز الابرز في المؤتمر والذي كان مرشحا بالاجماع ليكون امينا عاما للمؤتمر لولا اعتذاره في اللحظة الاخيرة لاسباب شخصية وصحية) لمواقفهم من قضية المعتقلين السياسيين في سورية، فكرت ان استغني عن الرد واكتفي بارسال البيان، لكن الامر يتعدى مسألة توضيح موقف عابر.

فمن يقرأ مقالة الدكتور سلطان ابازيد يكتشف دون صعوبة ان نهج الاستبداد، وعقلية الاقصاء، والاتهامات الظالمة التي لا تستند على وقائع، امور لم تعد محصورة في الكثير من انظمتنا العربية بل انتقلت عدواها الى عقول بعض المعارضين واقلامهم التي تطلق احكامها دون تدقيق (كما في المحاكم الاستثنائية) وتلاحق من تختلف معهم بالرأي دون رادع (كما في اعتقالات اهل الرأي) وتحول المساحات التي تفسحها لهم حرية الرأي في بعض الصحف الى سجون من التجني على الآخرين الذين تختلف معهم، بل الى سجون لنفسها ايضا.

فالدكتور ابازيد لم يضف كثيرا، او حتى جديدا، في مقالته «العامرة» بالاتهامات الظالمة الى حملات مماثلة شنت في سنوات سابقة ضد المؤتمر القومي العربي على يد اقلام وكتّاب وسياسيين يكفي التعرف الى مواقعهم اليوم لكي نعرف اهدافهم من التحامل على المؤتمر القومي العربي بالأمس.

الدكتور ابازيد مثلا ينسى ان بعض اعضاء المؤتمر كالدكتور عارف دليلة ما زال في السجن في دمشق، وانني كأمين عام للمؤتمر طالبت على مدى ثلاث سنوات في جلسات افتتاح المؤتمر باطلاق سراحه مع كل المعتقلين السياسيين بما في ذلك خلال افتتاح المؤتمر القومي العربي السابع عشر الذي انعقد في الدار البيضاء، وبما فيها ايضا في جلسة افتتاح المؤتمر الخامس عشر الذي انعقد في بيروت في نيسان (ابريل) 2004، اي قبل خروج الجيش السوري من لبنان في الوقت الذي كان فيه بعض اركان الاكثرية اللبنانية الحالية يملأ الدنيا صراخا وتملقا للنظام في دمشق.

والدكتور ابازيد يتجاهل، عفوا او عمدا، وقائع اللقاء الذي استمر عدة ساعات بين الرئيس بشار الاسد ووفد الامانة العامة للمؤتمر في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، والذي نشرت بعض وقائعه في صحيفة «القدس العربي»، حيث انصبت معظم النقاشات حول رؤية المؤتمر لتحصين الاوضاع في سورية عبر الاصلاح الديمقراطي والحوار الوطني والانفراج السياسي واطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما في ذلك الحوار مع جماعة «الاخوان المسلمين» انفسهم، وقد كلف الرئيس الاسد (الذي حاورنا برحابة صدر عالية) احد اعضاء الامانة، الوزير الكويتي الحالي د. اسماعيل الشطي ذا الخلفية الاسلامية، ان يقوم بمهمة بحث مسألة الحوار مع جماعة الاخوان الذين يبدو ان بينهم من استعجل افشال هذه الوساطة، وغيرها من وساطات، وعجلوا في تشكيل جبهة سياسية للاطاحة بالنظام السوري الذي كان، وما يزال، يتعرض لضغوطات امريكية وصهيونية لقضايا لا علاقة لها، من قريب او بعيد، بالاصلاح الداخلي في سورية، بل بسبب قضايا اخرى كقضية العراق، والمقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

والدكتور ابازيد في مقالته لا ينتبه الى ان عددا من اعضاء مؤتمر الدار البيضاء 2006، هم من ابرز الشخصيات السورية المعارضة في الداخل السوري، بعضهم من موقعي اعلان دمشق، وبعضهم من قادة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وبعضهم من قادة احزاب معارضة كحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي المعارض الذي اسسه الراحل الدكتور جمال الاتاسي الذي هو من مؤسسي المؤتمر القومي ايضا عام 1990، وقد جمعهم المؤتمر ومنذ سنوات مع شخصيات سورية مستقلة او حتى منتمية الى حزب البعث والجبهة الوطنية والتعددية في اطار الحوار والتشاور الذي اعتمده المؤتمر والذي هو الصيغة التي يراها المؤتمر ضرورية في العلاقة بين القيادة السورية وبين المعارضة الوطنية التي ترفض الاستقواء بالاجنبي ضد بلدها.

وحين اشار كاتب المقال الى مقالة الدكتور منذر سليمان عضو المؤتمر، وأحد ابرز الاصوات العربية المدافعة عن الحق العربي في الولايات المتحدة، لم يلاحظ الدكتور ابازيد ان الدكتور سليمان في معرض مقاله قد توجه للرئيس الدكتور سليم الحص مستأذنا اياه في انتقاد مواقف الاستاذ ميشيل كيلو ورفاقه الواردة في اعلان بيروت ـ دمشق، كما لم ينتبه ابازيد الى ان الرئيس الحص هو من كبار شخصيات المؤتمر، الذي طالما شارك في افتتاح مؤتمراته، بما فيها مؤتمر الدار البيضاء، وفي توجيه نقاشاته.

فالمؤتمر القومي العربي، يا دكتور ابازيد، هو اطار ديمقراطي واسع للحوار والتشاور كما هو اطار جامع لاصحاب عقائد وافكار وتيارات متنوعة، تجد بين اعضائه الدكتور سليم الحص وتجد الدكتور منذر سليمان، تجد شخصيات معارضة واخرى تنتمي الى احزاب حاكمة، تجد قوميين واسلاميين وماركسيين وليبراليين، جامعهم المشترك هو المشروع النهضوي الحضاري العربي والديمقراطية في القلب منه، وآلية عملهم هي الاعلان على ما يتفقون عليه، واستكمال الحوار حول موضوعات الخلاف لحسمها لاحقا.

ولأن المؤتمر يدرك موقع الديمقراطية وحقوق الانسان المتقدم في اي مشروع نهضة عربية، وفي اية قدرة عربية على مواجهة التحديات العربية، فهو لم يساوم مرة في المسألة الديمقراطية، ولم يقايض مرة على حقوق الانسان لصالح اية اهداف اخرى، تماما كما لم يسكت يوما عن أي تدخل خارجي او احتلال اجنبي او انتقاص من استقلال الأمة وسيادتها وكرامتها.

وكذلك يدرك المؤتمر اهمية استقلال العمل القومي الشعبي عن النظام الرسمي العربي لان فقدان العمل القومي لاستقلاليته يفقده وهجه وتأثيره وفعاليته لذلك فهو بقي على مسافة واحدة من كافة الانظمة، ينتقد حين يجب الانتقاد، ويساند حيث تتوجب المساندة، وهو بالتالي لا ينعقد باحتضان الانظمة العربية، كما يقول متجنيا الدكتور ابازيد، بل يتحمل اعضاؤه تكاليف انتقالهم واقامتهم، او تكاليف الانتقال فقط حين يتوفر لجهات اهلية امكانية استضافة المؤتمر كما هو حال مؤتمر الدار البيضاء مثلا الذي استضافته لجنة تحضيرية اهلية مغربية برئاسة الامين العام الجديد للمؤتمر المحامي خالد السفياني (وهو ليس جنرالا سابقا كما ورد في مقالة مماثلة نشرت في صحيفة «السياسة» الكويتية).

قد لا يبدو هذا الكلام مفهوما لدى بعض المثقفين الذين يتماثلون مع الانظمة في احادية النظرة والموقف، فكما ان هذه الانظمة ترفض معالجة بناها الاستبدادية بحجة مقاومة الخطر الخارجي، فان هؤلاء المثقفين بحجة البرنامج الديمقراطي يتجاهلون الخطر على ذلك، بل يمشون في ركابه ويسعون للاستقواء به، وتجربة العراق خير مثال على ذلك، حيث لم نعد نسمع تلك الاصوات، داخل العراق وخارجه، التي كانت تتباكى على الديمقراطية وحقوق الانسان في بلاد الرافدين عشية الغزو الامريكي، فيما نراها صامتة صمت القبور، ازاء ما يواجهه العراق اليوم وهو يعيش في قلب واحدة من اكبر همجيات العصر الدائرة رحاها على ارض العراق قتلا جماعيا وفرديا وتعذيبا وفتنا طائفية، ومحاصصات مذهبية تجري كلها باسم «الديمقراطية الامريكية».

ولكن ليعلم السيد ابازيد وامثاله من المتحاملين على المؤتمر القومي العربي (وتحاملهم يستبطن تحاملا على العروبة ذاتها، التي تشكل مع الاسلام، الهوية الحضارية الجامعة لكل ابناء الأمة العربية والمتساكنين معهم من جماعات واقوام كانت لها، وما زالت، اياد بيضاء على صنع الحضارة العربية الاسلامية وعلى الدفاع عن حياض الأمة وثغورها وحقوقها على مدى القرون) ان كل الملاحظات التي يثيرها المؤتمر على اداء هذا النظام او ذاك، لن تقوده ابدا الى القبول بمنطق التدخل الاجنبي والاستقواء بدكتاتوريي العالم الجدد.

فاذا كان الاحتلال لا يواجه بالاستبداد، فمن الحتمي ايضا ان الاستبداد لا يجوز ان يكون ذريعة لاستدعاء الاحتلال، كما رأينا في العراق، وكما نرى اليوم عبر بعض الاصوات في سورية ولبنان وربما في دول اخرى.

واختم بالقول للسيد ابازيد انه عشية الحرب على العراق، وفي غمرة المسيرات الشعبية الضخمة التي كانت تنطلق في بيروت منددة بالغزو، ورافضة للحرب، كانت مجموعة صغيرة تصر على تنظيم تظاهرات موازية تحت شعار «لا للاحتلال ولا للديكتاتورية»، وحين وقع الاحتلال على العراق وسقط ما يسمى بالنظام الديكتاتوري، لم نسمع من تلك المجموعة كلمة واحدة ضد الاحتلال الامريكي، بل على العكس رأينا بعض رموزها ينبتون فجأة في صفوف المراهنين على التدخل الاجنبي والوصاية الامريكية في لبنان. وفي جميع الاحوال، يبدو ان الجملة الموضوعية الوحيدة في مقال مليء بالمغالطات هي اعتراف ابازيد «ان نهج المؤتمر القومي العربي يتكئ على حقيقة الكره الشعبي لسياسة الهيمنة الامريكية المنحازة بالمطلق لاسرائيل والصمت على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني». ونضيف الى ان نهج المؤتمر ايضا يتكئ ايضا على الحس الشعبي الواضح الذي يميز بين اخطاء تقع فيها الحكومات وبين جرائم ترتكب بحق الشعوب بذريعة تلك الاخطاء، بل الحس الذي يميز بوضوح بين التمسك بكرامة الاوطان واستقلالها وحريتها، وبين التمسح على اعتاب سفارات وادارات تتلطخ ايديها كل يوم بدماء شعوبنا، وبين الدفاع عن نهج المقاومة والممانعة في الأمة وبين ركوب موجة الرهان على المشاريع الاستعمارية «للتغيير» و«الاصلاح».

ومن حسن حظ المؤتمر القومي العربي انه بقي حريصا على التعبير على مزاج الأمة السليم ومواقفها الواضحة دون التباس او تدليس.

* الامين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

نصائح العدالة والتنمية للعدل والاحسان

منتصر حمادة*

تستمر المواجهات المفتوحة على جميع الاحتمالات بين وزارة الداخلية المغربية وجماعة «العدل والاحسان»، وتأتي في سياق ترويج قواعد الجماعة، بمباركة مشهودة من القيادات، لما سُمِّيَ بالرؤى والمبشرات التي تتحدث عن حدث عظيم سيقع خلال هذا العام 2006: «وما أدراك ما 2006» بتعبير مرشد الجماعة، الشيخ عبد السلام ياسين دون سواه.

في خضم التصعيد الحركي بين الطرفين، نترك جانبا حسابات السلطة والجماعة، ونتوقف عند حسابات بعض فُرقاء الساحة الحزبية، حيث سيادة الصمت والتجاهل، كما لو أن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد، واذا استثنينا بعض الاشارات الصادر عن حزبي «الاتحاد والاشتراكي للقوات الشعبية» و«العدالة والتنمية»، فان باقي الأحزاب مصرة على تجاهل أهمية هذه التحركات والمواجهات.

لم تختلف لغة البيان الصادر عن الحزب الاشتراكي، عن بيان رسمي صادر عن وزارة الداخلية، حيث التركيز الواضح على ضرورة «فرض احترام القوانين الجاري بها العمل وحماية النظام العام وحرية التعبير والاجتماع والتظاهر»، وقد تكفلت يومية «التجديد» المحسوبة على اسلاميي البرلمان بنشر ملخص رد وزير الداخلية على الجماعة في الصفحة الأولى من عدد 2 حزيران (يونيو) الجاري.

على أن المثير في أهم ردود أحزاب الساعة، ما صدر عن «العدالة والتنمية»، ويُمكِن استقراء أهم ردود الحزب من خلال العَديد من التصريحات والاشارات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تصريحات أمينه العام، سعد الدين العثماني واشارات الرجل القوي في الحزب، عبد الاله بنكيران.

لم يتردد الأول في اعتبار مبادرات الجماعة بأنها «تخرق القانون»، في تقاطع مع ثنايا موقف وزارة الداخلية وردود الاتحاديين، في حين نطلع على موقف الثاني (بنكيران) من خلال تمرير بعض «النصائح» التي نطلع عليها في الجريدة التي يديرها، ولعل أهم هذه الاشارات، النصح المُزدَوج المُوجه للسلطة والجماعة في آن كما جاء في مقال لأحد محرري الجريدة، وجاء فيه بالحرف: «من الضروري أن تبادر الجماعة الى تبني خطاب واضح حول طبيعة رؤيتها للنظام السياسي، وللملكية والدستور وطبيعة رؤيتها للعمل ضمن هذا الاطار. لا منطق يبرر أن يرفض المرء نظاما سياسيا معينا بدعوى جبريته، في الوقت الذي يسعى للاستفادة من كل مكتسباته القانونية والسياسية والحقوقية».

«ان الوضع الحالي ـ يضيف المحرر الاسلامي الحركي ـ يقتضي مراجعة حقيقية من طرف جماعة العدل والاحسان والسلطة على حد سواء. مراجعة تروم اعادة النظر في كل الأدبيات التي يفهم منها رفض النظام السياسي»، يومية «التجديد». الرباط. عدد 2006/6/7.

نترك على الهامش «نصح» الرجل القوي الموجه الى السلطة التي أدمجته أصلا في اللعبة السياسية، ونتوقف عند نصح الحزب للجماعة.

ـ المُلاحظ أولا أحقية الحديث ضرورة تمرير الجماعة لخطاب «واضح حول طبيعة رؤيتها للنظام السياسي، وللملكية والدستور»، واذا كان الحزب الاسلامي المعتدل يتقن خطاب الازدواجية، رغم انخراطه العملي والمشهود في اللعبة السياسية، وفي العلن، فكيف يكون الحال مع جماعة غير مُعترف بها رسميا حتى الآن، ولا زالت العديد من تصريحات الناطقين باسمها تشهد غياب خيوط ناظمة واضحة (ونخص بالذكر قلق التلقي الذي يشعر به المتتبع في ثنايا تصريحات فتح الله أرسلان الناطق الرسمي باسم الجماعة وعبد الواحد المتوكل رئيس الدائرة السياسية للجماعة وندية ياسين، كريمة مرشد الجماعة، الى حد الحديث عن تصريحات متناقضة في بعض الأحيان).

ـ والملاحظ ثانيا أن خطاب «العدالة والتنمية» ينحو أكثر فأكثر نحو البراغماتية بشكل يفوق براغماتية أهل اليسار واليمين ـ ومرد هذا التفوق تحديدا في «أسلمة البراغماتية» ـ ولا يهم أن تبرز خلافات داخلية في هذا الصدد، ما دامت مقموعة من الترويج والتداول المؤسس لخلاف لا يُحمَد عقباه (حتى أن الاستجواب الصحفي الذي أجرته يومية «الشرق الأوسط» اللندنية مع العضو «المشاغب» والقيادي البارز مصطفى الرميد لم يُنشر في يومية «التجديد» كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات)، بقدر ما يهم اصرار النواة الصلبة المتحكمة في الجريدة («التجديد» (والحركة(«التوحيد والاصلاح» (والحزب(«العدالة والتنمية») على تجديد خطاب حسن السيرة المُوَجه الى صناع القرار السياسي (ولذلك وضعنا جانبا «نصح» رموز النواة للسلطة).

نصائح وانتقادات أهل «العدالة والتنمية» لجماعة عبد السلام ياسين لن تمر دون تبعات موضوعية مباشرة على الاستحقاقات الانتخابية القادمة، لولا أنه تفصلنا استحقاقات قبلية عن هذا الحدث، وفي مقدمتها «الحدث العظيم» التي تروجه رؤى ومبشرات الجماعة من جهة (ما دمنا على بعد ستة أشهر من نهاية 2006)، ومعها الحسم في طبيعة التحالفات التي سيؤسس عليها حزب العدالة والتنمية الدخول في المعترك الانتخابي الذي يغري القيادات والقواعد، ويُبشر خصوصا بتهالك وأفول العمل الاسلامي الحركي، وهذا موضوع آخر.

* كاتب من المغرب

عفوا د. مضاوي الرشيد:

السعودية قدمت الكثير لأجل القضية الفلسطينية

د. ثامر مرزوق السعيد*

■ أفردت د. مضاوي الرشيد مقالات عدة تهاجم فيها المملكة العربية السعودية بصحيفة «القدس العربي» وسوف أحاول أن أعقب على احد هذه المقالات وبالتحديد المقال المنشور بعنوان «الزهار فى السعودية خاطب الشعب لا النظام» بتاريخ 06/3/24 وقد اندهشت للغة التي كتب بها المقال والتي تنم عن كراهية كاتبة المقال للمملكة العربية السعودية والتي قللت كثيرا من قيمة المقال من الناحية الفكرية والعلمية. فالأكاديمية قد تخلت عن دورها الاستقصائي العلمي الى دور المرارات والنزاعات الشخصية التي تواجهها في الغرب بحكم وضعها المعروف. فالأمانة العلمية تتطلب منا نحن الأكاديميين أن نتطرق بشكل مجرد وأمين لمحاسن ومساوئ اية قضية نتناولها بالنقاش وبشكل موضوعي وبدون أن نصبغ آراءنا بشبهة تحيز تنسف تماما دورنا العلمي ، وألا نكون كمن يصرخ في الشارع السياسي في الهايد بارك. لقد جانبت د. مضاوي الحقيقة تماما عندما تغاضت وبشكل خطير وغير مسبوق عن دور المملكة العربية السعودية مهما كان هذا الدور ثانويا وبالتالي يحق لي كأكاديمي وباحث في هذا المجال ولكل من قرأ المقال المذكور التشكيك في مقاصد المقال وقيمته العلمية.

نعم قد يقول ألف قائل بان دور المملكة لم يكن كما ينبغي مثلا ولكن ازدراء التاريخ ونفي المعلوم لديها والاستماتة في التخوين هو في الحقيقة كان هدف المقال، نعم يعرف القاصي والداني أن قضية فلسطين كانت محور اهتمام العالم العربي بشكل عام والمملكة بشكل خاص قد نتفق ونختلف بنسب متفاوتة عن هذا الاهتمام ولكن يجب ان نعترف للقيادة السياسية في المملكة بأنها لعبت وما زالت تقوم بدور واضح في نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته.

وسوف أذكر بشيء من العجالة ما قدمته المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية منذ تأسيسها.

المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك عبد العزيز رحمه الله الذي كان قد رفض المساومة مع الحكومة البريطانية عام 1345/1926على فلسطين عندما طلب البريطانيون منه اعترافا بمركزهم الخاص في فلسطين مقابل الغاء معاهدة دارين. في عام 1929 استنكر الملك عبد العزيز رحمه الله الاعتداء اليهودي على المصلين في المسجد الأقصى وكتب الى ملك بريطانيا في ذلك الوقت برفضه واستيائه لهذا الاعتداء ومبينا للملك بريطانيا موقف المسلمين جميعا من هذا الاعتداء.

دعم الملك عبد العزيز أعمال اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة في عام 1929. وأوفد رحمه الله ابنه سعود الى فلسطين عام 1935 لمعرفة أوضاع الفلسطينيين حيث قام سموه بزيارة عدة مدن فلسطينية كالقدس و يافا ونابلس. وحين اندلعت الثورة الفلسطينية عام 1936 قدم الملك عبدالعزيز الدعم المالي والسياسي الممكن في ذلك الوقت لاخوته في فلسطين وأبدى حرصه على الوقوف ضد هجرة اليهود الى فلسطين. قام الملك عبدالعزيز بدور مشهود مع الحكومة البريطانية لايضاح الوضع الحقيقي للفلسطينيين ونبه لموقف الحكومة البريطانية المتردد الذي يسهم بشكل مباشر في تهجير اليهود الى فلسطين. وقد كلف الملك

عبد العزيز الشيخ كامل القصاب بالسفر الى فلسطين لينقل للشعب الفلسطيني مساندة الملك لهم وسعيه الحثيث لايقاف الهجرة اليهودية.

عارض الملك عبدالعزيز تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق حسب ما نادت به توصية بيل الشهيرة وقد تمكن الملك عبدالعزيز من خلق دعم شعبي وديني وأوفد مبعوثيه الى الدول العربية وبريطانيا، موضحا بشكل صريح عدم عدالة واستحالة قبول سياسة البريطانيين لتقسيم فلسطين وقد أوضح الملك عبد العزيز رفضه للتقسيم للحكومة الأمريكية التي قد ألمحت تأييدها التقسيم بضغوط من الدعاية الصهيونية. وقد أرسل الملك رسالة الى الرئيس الامريكي روزفلت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1938 يوضح فيها عروبة فلسطين. وقد أرسل الرئيس الامريكي احد مستشاريه الى فلسطين وتم عقد لقاء بين الملك عبد العزيز والرئيس الامريكي في شباط (فبراير) 1945 و قد أوضح الملك عبدالعزيز للرئيس الامريكي موقف العرب والمسلمين من قضية فلسطين وطلب منه التدخل لايقاف الهجرة اليهودية والضغط على بريطانيا لكي لا تقوم بأي عمل ضد العرب لمصلحة اسرائيل.

عارضت المملكة العربية السعودية قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في ايلول (سبتمبر) 1947 وقد أوضح الملك عبد العزيز لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن موقفيهما من التقسيم قد يهز من علاقاتهما بالدول العربية والاسلامية. وقد شاركت المملكة العربية السعودية في حرب عام 1948 مع بقية الدول العربية وقدمت كل التزاماتها التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في عام 1947 وهو الاجتماع الذي رفض فيه قرار التقسيم واتخذ فيه أيضا القرارات العسكرية والاقتصادية الخاصة بمنع اقامة الدولة اليهودية والاحتفاظ بفلسطين عربية موحدة. وبالفعل قامت المملكة العربية السعودية بارسال جيش مكون من ثلاثة الاف مقاتل بجميع معداتهم العسكرية حيث شاركوا مع الجيش المصري في الحرب ضد اسرائيل. وكان الدعم الشعبي والمادي من الشعب السعودي معقولا بحسابات تلك الفترة وقد قدرت المعونات بحوالي خمسة ملايين ريال سعودي عدا الدعم العيني والذي شمل الخيام والمؤن الغذائية والمركبات.

لا احد ينكر دور أبناء سعود في دعم القضية الفلسطينية فالملك سعود وبعده الملك فيصل والملك خالد والملك فهد رحمهم الله والملك عبد الله أمد الله في أيامه كلهم وقفوا موقفا مشهودا لهم من القضية الفلسطينية من دعم مالي واقتصادي وسياسي في مختلف المحافل الدولية وهم قدموا كل هذا بدون من وبدون مظاهرات سياسية للمتاجرة بالقضية الفلسطينية ولن يفعلوها اليوم لأنهم قادة على قدر عال من الثقة بالله والثقة بالنفس وهم في غنى أن يجحف حقهم المتاجرون بقضية فلسطين. فالملك عبدالعزيز هو الذي وقف ضد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والتي كانت اسرائيل طرفا فيها الى جانب بريطانيا وفرنسا ووضعت المملكة كل امكانياتها تحت تصرف القيادة المصرية بل قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا وأعلنت حظر تصدير النفط اليهما.

لقد قام الملك سعود بن عبدالعزيز بدعم القضية الفلسطينية على كل المستويات الاقتصادية والعسكرية، ففي مؤتمر القمة الذي عقد في بورسعيد في عام 1964، وافق الملك سعود على المبالغ المالية اللازمة لاستغلال مياه نهر الأردن الذي سيعود بالنفع على الفلسطينيين النازحين الى الأردن ووافق أيضا على توفير الدعم المالي اللازم لتغطية 22 مليون جنيه استرليني لتعزيز القدرات العسكرية العربية.

في عهد الملك فيصل رحمه الله كانت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للمملكة باعتراف حتى خصوم الملك قبل أصدقائه حيث حشد الملك فيصل رحمه الله كل الطاقات لدعم القضية الفلسطينية عربيا واسلاميا ودوليا. فعربيا عمل جاهدا على تبني التضامن العربي كأداة لمواجهة الخطر الصهيوني والالتزام بتضامن المملكة العربية السعودية عسكريا وماديا ومعنويا مع دول المواجهة التي شاركت في مؤتمر الخرطوم في عام 1967 حيث التزمت بتسخير جزء من عائداتها النفطية لدعم دول المواجهة ووعدت بتقديم خمسين مليون جنيه استرليني سنويا لدعم الصمود العربي. وقد وظفت المملكة العربية السعودية علاقاتها القوية مع دول العالم لخدمة القضية الفلسطينية وقد كان الملك فيصل بزعامته وقوة شخصيته ورجاحة عقله سببا في اقناع دول عدة بعدالة القضية الفلسطينية، وقد أعلن الملك فيصل رحمه الله أمام الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون أثناء زيارته للمملكة عام 1974، أن الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني ظلم عظيم قل ما تجد له مثيلا حتى في العصور المظلمة، وقد شدد الملك فيصل في ذلك اللقاء على انه لا سبيل لاقرار السلام الدائم في المنطقة دون استعادة العرب لأراضيهم المحتلة وتحرير القدس وعودتها للسيادة العربية والاعتراف بالحق الفلسطيني.

بقي لي أن أعقب على ما لمسناه من اجتراء على الحقيقة والاصرار على تناول قضايا التاريخ بمنظور أحادي ومجحف لدور لا ينكره احد للمملكة العربية السعودية، ونأمل أن يتحلى بعض الكتاب والاكاديميين بالموضوعية العلمية وان يبتعدوا عن الانفعال الذاتي الذي يكشف عن بواطن الغرض والمرارات القبلية والتاريخية. فهناك فارق بين الكتابة الموضوعية التي هي سمة الأكاديميين الأصيلين وكتابات الغرض السياسي القائم على افرازات التغريب عن الوطن من جهة والتقرب من الغرب بكل الأشكال والألوان من جهة أخرى. وسأعود لموقف المملكة العربية السعودية ودورها المؤثر في دعم القضية الفلسطينية في الفترة من 1974 وحتى 2006 في مقال آخر ان شاء الله.

* كاتب من السعودية

المراجع

1 ـ خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة فى عهد الملك عبدا لعزيز، الجزء الثالث، بيروت: دار العلم للملايين، 1977، صفحة 1003 ـ 1073.

2 ـ أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، بيروت: مطبعة كرم، صفحة 331 ـ 336.

3 ـ عبدالله الاشعل، «الأصول التاريخية للموقف السعودي من الصراع العربي الاسرائيلي: مرحلة الملك عبدالعزيز 1915 ـ 1938 «الدارة»، العدد الأول السنة الثانية عشر، 1986، صفحة 134 ـ 139.

4 ـ عائشة علي المسند، المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، 1939 ـ 1949، الرياض: دار المريخ، 1992، صفحة 120 ـ 122.

معارضة سورية أم سوريالية؟

نادر قريط*

■ لا أدّعي معرفة موسوعية بالشأن السوري، ولا بالخفايا، ولا أسماء قادة الفروع الأمنية والعسكرية، أو انتماءاتهم العائلية والقبلية والدينية، أو ما في ثنايا جيوبهم وعقولهم (كما يعرف الصحافي اللامع نزار نيّوف).. فمعلوماتي عامة، أو مجرد ذكريات تكاد تخبو تحت رماد الزمن والاغتراب ...وربما يكون القرف والملل المعرفي وتلاشي الأفكار، وصدأ آلة اللغة، قد ساهم أيضا في ابعاد سورية عن وعيي وفضولي

لكن انبثاق عصر الفضائيات، وارتفاع حرارة (المريض العربي) ودخوله أطوارا من الحمى والهذيان وارتفاع أسهم المحللين السياسيين، والخبراء (وقارئي الكف) وحاجة الميديا الجديدة للطرب السياسي والتصعلك الاعلامي والرقص على أنغام (الفوضى البناءة) جعلني (أتقلب على جمر النار ..كما تقول أم كلثوم)، وانزلق تدريجيا بين أصابع الاحداث، مدفوعا بحنين غامض للوقوف على الأطلال وتذكّر الأحبة ... وهكذا بدأت أبحلق في الشريط الاخباري، وأقرأ ما يدبجه كتاب المقالات .. لأشعر بعدها أن فقري زاد فقرا وقفري قفرا، فالمعارضة السورية الداخلية ليست سوى أسماء يتواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، والمعارضة الخليّوية ما هي الا مجموعة من الشخصيات المتنافرة، تتراوح بين (معارضة غرام وانتقام) كما هو حال السادة رفعت و خدام، أو حقوقية فكرية (كأنصار ربيع دمشق) أو معارضة اخوانية أرثوذوكسية (مراقبها العام لايراقب أحدا) أو أفراد خصيان (يتباهون بعظم بيضات أمريكا) في حين تتلاشى صورة سورية وتضيع في أغلبية صامتة، أنهكها الكدح والحيلة أمام لقمة العيش، واحتساء كؤوس البطالة في المقاهي والحديث عن فواجع العراق، وتقارير ميليس وبرايمرز، وأفكار بالهجرة (لمن استطاع اليها سبيلا)، وأحلام يقظة بربح اليانصيب. أما الاعلام المرئي السوري فيزيد من عبثية الصورة، ونشازها، فكلما أتوقف عند الفضائية السورية، تخرج (لسوء حظي) فرقة الدراويش (الغلابة)، لتلفّ كمغزل الصوف، أمام وفود السياحة وزوّار الفرنجة (كي تدوّخهم) وتضطرهم لكيل كلمات الثناء والاشادة والاطراء والمديح لهذا الشعب وقيادته وكرمه وحسن (رقصه) ولذيذ تبولته وكبّته...وعادة مايعقب ذلك كلمات لبعض المهاجرين العجائز (العائدين توا)، والذين طفشوا من برودة الغربة آملين بجنازة حميمية وقبر دافئ بين أهلهم وذويهم !! أما البرامج الحوارية ومدارات الثقافة، فهي تثير غضبي ورعونتي أكثر من أي شيء آخر، خصوصا عندما يجمع الضيوف (بقلب وصوت واحد) على أن سورية هي أم الحضارة ومرضعتها، وأن أوغاريت مهد الأبجدية ... لأني أتذكر أهلي في حوّران، الذين تشبثوا بأميتهم وأنهوا نصف القرن العشرين (على الأقل) وهم يسكنون خرائب رومانية، ويقتاتون على ما تهبه الأرض من حشائش (خبيزة وهندبة وعكوب) وحبوب، (تنبت برغبة السماء).. وكأنهم لم يضيفوا الى العصر البرونزي الا (طناجر النحاس) والبؤس وبعض المواويل والعتابة !! من هنا أجد دعابة شكري القوتلي، أثناء توقيع ميثاق الوحدة عام 1958، وقوله لعبدالناصر ما مفاده (استودعك شعبا، ثلاثة أرباعه من الزعماء، وربعه من الأنبياء..) مقولة لاتملك من الطرافة الا لفظها، فقد كان حريا برجل كالقوتلي: أن يستودعه شعبا، ثلاثة أرباعه من الأمين، وربعه من البدو الرحلّ!!

واذا عدت الى صدد الموضوع (بعيدا عن الشطط) فان أهم مايسترعي الانتباه في الحالة السورية (والعربية عموما) هو غياب مشروع، يفتح الآفاق ويغرس بذرة الأمل في النفوس، فالجدل الدائر حاليا، لا يؤتي ثمرا (ولا بطيخا) لأنه نقاش يدور في حلقة عبثية، وشيطانية .. فما هي الاضافة المعرفية، اذا زأر أحدنا بأعلى صوته وكال الشتائم للنظام ونعته بالاستبداد والفرعنة والشمولية والفساد .....أو قال في المعارضة مالم يقله مالك في الخمر أو عكس ذلك..ألا تعتقدون أننا نخطئ اذا اعتبرنا النظام السياسي (هبط من الفضاء الخارجي، أو صنع في دهاليز المخابرات الدولية) أليس من التبسيط والسذاجة، أن نحلل ظواهر الفساد والاستبداد والاستئثار بالسلطة والثروة والبطولة والخيانة والعنتريات والهزائم وقانون الطوارئ والأحزاب (وكأنها مراسيم جمهورية محضة، مهرها الحاكم بتوقيعه).. دون العودة الى مركبات التاريخ وعلوم الاجتماع البشري وثقافات الأمم. ومقدما أقول للاخوة الذين يودون الهرب من (سماجة كاتب السطور)! ان السلطة الحاكمة والمعارضة والعرب والكرد، هم ثمرة لصيرورة تاريخية وبنى اجتماعية ومعرفية...انتجت سورية الحالية ...التي تعبر عن انتكاسة مشروع الحداثة الذي يبدو وكأنه ولد لقيطا على يد قابلة (الانتداب والحماية الفرنسية)، ثم هدر دمه على يد القبائل والثقافة السائدة ..ملخص القضية، أن ما سمي مشروع النهضة والتنوير، كان مهيض الجناح، سرعان ما ترنح وسقط بالضربة القاضية، أمام قوى تراث عتية (وهي منظومة أبوية، قبلية ترتكز على حق الدم والغلبة والعصبية الدينية والمذهبية) وتتنافى أساسا مع مفهوم الدولة الحديثة، (المرادفة لعقد اجتماعي بين أفراد وقوى سياسية اجتماعية واقتصادية، تنصاع لدستور مهرته الأجيال بعرقها وكفاحها) لقد شاءت الأقدار (والقوى الدولية التي مزقت السلطنة العثمانية) أن نولد في ديمغرافيا هشة (مثلها الغاء وحدة سورية الطبيعية، وانشاء الدولة اليهودية، واهتزاز السكينة القروسطية) وأن نحمل هوية قلقة !! أشار لها أحد السوسيولوجيين بنباهة، عندما لاحظ أن لفظ (سوري) يمثل هوية خادعة ومزيفة ولا يتماثل مع نظيره (تونسي أو مصري أو مغربي)، لكونه تعبيرا يطأطئ رأسه وينحني أمام لفظ (عربي)، ولا ينضبط بل يتمرد على لفظ (مسلم) وذلك بسبب الفسيفساء الدينية والمذهبية ..ومن المفيد أن نتذكر أن الديموغرافيا السورية قد لعبت دورا حاسما في صياغة الأحداث اللاحقة (حسب احصاء اجرته الدولة العثمانية عام 1908 تحت اشراف القناصل الأوروبيين بلغ تعداد سورية الطبيعية 3,5 مليون، نصفهم من السنّة ..والنصف الآخر من مذاهب وأديان أخرى أهمها موارنة، أرثوذكس، كاثوليك، أرمن، موسوية، ومذاهب اسلامية كالدروز والعلويين والاسماعيلية والشيعة الاثني عشرية) ولاشك أن هذه الفسيفساء اللا سنيّة (خصوصا المسيحية) كانت السبّاقة في استقبال الحداثة (عبر انتشار مدارس اليسوعيين والانجيليين والطباعة وحركة الترجمة وتأسيس الكلية الانجيلية السورية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت ...) ولتصبح ابتداء